تبت في استجواب رئيس الوزراء الأحد المقبل

«التشريعية»: خفض الفائدة المحصلة على القرض المنوح من البنك الصناعي للمزارعين

أعضاء اللجنة التشريعية

جانب من الحضور

وافقت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية خلال اجتماعها أمس على 5 اقتراحات بقوانين، ورفضت 4 اقتراحات لعدم الدستورية وأحالتها إلى اللجان المختصة.

وقررت اللجنة البت في دستورية الاستجواب المقدم من النائب شعيب المويزري إلى سمو رئيس مجلس الوزراء في اجتماعها المقرر عقده الأحد المقبل.

وقال مقرر اللجنة النائب خليل عبد الله، في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة، إن تقرير اللجنة بخصوص دستورية الاستجواب ينتظر التصويت عليه ثم إحالته إلى المجلس يوم الأحد أو الاثنين المقبل ليكون جاهزا للمناقشة في الجلسة المقبلة للمجلس.

وفيما يختص بالمقترحات التي ناقشتها اللجنة قال أبل إن اللجنة وافقت على مقترحات في شأن خفض الفائدة المحصلة على القرض الممنوح من البنك الصناعي للمزارعين، وتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم 48 لسنة 1988 بالإذن للحكومة في إنشاء محفظة مالية لدى بنك الكويت الصناعي لأغراض دعم سياسة الائتمان في مجال الإنتاج الزراعي.

وأضاف أن اللجنة وافقت أيضا على الاقتراح بقانون بشأن تكريم شهداء الكويت وتعديل الفقرة الثانية من المادة 20 من القانون رقم 21 لسنة 1962 بنظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي، وتعديل نص المادة 28 من القانون رقم 21 لسنة 1962 بنظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي.

وأوضح أن اللجنة رفضت 4 مقترحات لعدم دستوريتها تتعلق بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم 48 لسنة 1988 بالإذن للحكومة في إنشاء محفظة مالية لدى بنك الكويت الصناعي لأغراض دعم سياسة الائتمان في مجال الإنتاج الزراعي، و3 مقترحات بشأن أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي تتعلق بمنحهم علاوة في المعاشات التقاعدية، وبشأن إضافة مادتين جديدتين إلى القانون رقم 21 لسنة 1962 بنظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي برقم 4 مكررًا و41 مكررًا.

اللجنة حرصت على الاستماع إلى آراء كل الجهات حتى تدرجها في التقرير النهائي

«الصحية» واصلت النظر في تعديلات قانون العمل بالقطاع الأهلي

اجتماع اللجنة الصحية

ناقشت لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية أمس الاقتراح بقانون في شأن تعديل المادتين 51 و70 من قانون العمل بالقطاع الأهلي.

وقال مقرر اللجنة النائب أسامة الشاهين، في تصريح صحفي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة، إن الاجتماع تم بحضور ممثلين عن هيئة القوى العاملة والنقابات العمالية والنفطية والبنكية والمصرفية بالإضافة إلى الممثلين القانونيين لاتحاد مصارف الكويت.

وأضاف أن المادة 51 تتعلق باحتساب مكافأة نهاية الخدمة حيث لاحظت اللجنة تباينًا فيما بين تطبيق المادة في القطاع النفطي وتطبيقها في القطاع الخاص.

وأشار إلى أن العاملين في قطاع النفط تم إنصافهم بسداد مكافأة خدمتهم غير منقوصة، موضحًا أن الوضع اختلف في قطاع البنوك والمصارف حيث انتقصت فيه أقساط التأمينات الاجتماعية من مكافأة نهاية خدمة العمال.

وأكد الشاهين أن التعديل على المادة 51 يسد الثغرة التشريعية وينصف العمال بما لا يضر أيضا بالأعمال وأصحابها.

ولفت إلى أن التعديل الآخر مقدم على المادة ٧٠ من القانون تتعلق باحتساب الإجازات، موضحًا أن التعديل ينص على عدم احتساب أيام الراحة الأسبوعية ضمن إجازات العمال.

وأوضح أن اللجنة حرصت على الاستماع إلى آراء كل الجهات التي حضرت الاجتماع حتى تدرج تلك الآراء في التقرير النهائي، متمنيًا أن يكون التقرير في مصلحة العاملين الكويتيين وغير الكويتيين في القطاع الأهلي.

وأعلن الشاهين أن هيئة القوى العاملة كممثلة لوجهة النظر الحكومية لم تبد رأيها في تأييد التعديلات من عدمه وطلبت أخذ رأي مؤسسة التأمينات الاجتماعية باعتبارها الجهة التي تصرف مكافأة نهاية الخدمة والمعنية بالتنفيذ.

واصلت اجتماعاتها بحضور وزيرة الشؤون الاجتماعية

«ذوي الإعاقة»: توافق مع الحكومة لخفض مدة تقاعد المعاق إلى 10 سنوات

لجنة شؤون ذوي الإعاقة

الوزيرة الصبيح خلال الاجتماع

واصلت لجنة شؤون الأشخاص ذوي الإعاقة خلال اجتماعها أمس مناقشة عدد من التعديلات المقدمة على القانون رقم ٨ لسنة ٢٠١٠ بشأن ذوي الإعاقة وذلك بحضور وزيرة الشؤون الاجتماعية وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح.

وقال رئيس اللجنة النائب مبارك الحجرف في تصريح بمجلس الأمة إن الاجتماع كان يهدف إلى الوصول لتوافق مع الحكومة على ٢١ تعديلا لقانون ذوي الإعاقة رقم ٨ لسنة ٢٠١٠ والمدرجة على جدول أعمال اللجنة منذ دور الانعقاد الماضي.

وأوضح أن اللجنة تسعى للتوافق مع الحكومة حول هذه التعديلات حتى لا تستخدم حقها الدستوري برد القوانين خصوصا أن هذه التعديلات تترتب عليها مزايا مالية على الدولة.

وكشف الحجرف عن التوصل إلى توافق مع وزيرة الشؤون على بعض النقاط ، ونقاط أخرى مازال هناك اختلافات حولها مشيرا إلى أن التعديلات الحيوية والجوهرية التي تمس المعاق ذاته هي التي سترى النور.

وبين أن التوافق مع الحكومة من حيث المبدأ يخص أكثر من مادة وتعديل سيتم حسمها بشكل نهائي في القريب العاجل ومنها أن يتم خفض سن التقاعد للرجل المعاق من ١٥ سنة بالخدمة إلى ١٠ سنوات أسوة بالأنثى المعاقة.

وقال الحجرف إن «اللجنة سوف تستطلع رأي مؤسسة التأمينات الاجتماعية في خفض سن تقاعد المكلف برعاية المعاق».

وأضاف انه بعد الجلسة المقبلة ستتضح الرؤية في هذا القانون ليأخذ دوره في جدول الأعمال

الكندري كرم عددًا من معاوني الخدمة بمناسبة انتهاء فترة عملهم

الكندري مصافحا أحد المكرمين

كرم الأمين العام لمجلس الأمة علام الكندري في مكتبه أمس عددًا من معاوني الخدمة في إدارة الخدمات العامة، وذلك بمناسبة انتهاء فترة عملهم في الأمانة العامة.

وأثنى الكندري خلال التكريم على الجهود التي بذلها معاونو الخدمة خلال فترة عملهم الطويلة بالأمانة العامة وخدمة المؤسسة التشريعية، متمنيًا لهم مزيدًا من التوفيق والنجاح في حياتهم.

وحضر التكريم الأمين العام المساعد لقطاع المعلومات خالد المطيري، ومدير إدارة الخدمات العامة خالد القحطاني، ورئيس قسم الخدمات المساندة طلال الحيشي، ورئيس قسم السجل باتل المطيري، ورئيس قسم السكرتارية بمكتب الأمين العام جاسم النصف.

اعتبر المقترح واجباً شرعياً وإنسانياً وأخلاقياً

ماجد المطيري: تنسيق نيابي لاستعجال مناقشة «إسقاط القروض»

ماجد المطيري

قال النائب ماجد المطيري إنه سيسعى للتنسيق مع عدد من النواب لاستعجال مناقشة مقترحه في اللجنة المالية بشأن إسقاط القروض ورفعه للمجلس في أسرع وقت للتصويت عليه.

وأوضح المطيري في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أن الاقتراح بقانون الذي قدمه وصل إلى اللجنة التشريعية وإنه سيقوم باستعجاله لتتم إحالته إلى اللجنة المالية باعتبارها اللجنة المختصة.

وأضاف المطيري أن إسقاط القروض ورفع الإجراءات التنفيذية عن المعسرين والغارمين يعتبر واجبا شرعيا وإنسانيا وأخلاقيا.

وأشار إلى أن الودائع الحكومية لدى البنوك المحلية قد تصل إلى عشرات المليارات وتحسب بفائدة واحد بالمئة أقل من فائدة البنك المركزي الرسمية، علما بأن أقل عوائد لتلك الودائع تتراوح من ٥ إلى ١٢ بالمئة بحسب الدول المجاورة وحتى بحسب عوائد الاستثمار العالمية.

وبين أنه يمكن التفاهم مع البنوك المحلية الدائنة على نسبة من الفوائد تحقق الهدف من المقترح وباستثناء من البنك المركزي مضيفا أنه قدم أسئلة برلمانية إلى وزير المالية لتوضيح هذا الأمر.

وأكد المطيري أن اقتراح إسقاط القروض الذي تقدم به من خلال فوائد ودائع حكومية لقي دعما وتأييدا كبيرين من الشعب الكويتي